دراسة

2005 إلى 2025 سنوات الصبر والصمود..
إحباطات التسوية في ظل تمدد اليمين الصهيوني وتعدد رؤى المقاومة

د. سعيد أبو علي

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وأستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس ومعهد البحوث والدراسات العربية - المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

لاشك أن الفترة الممتدة من عام 2005 وحتى 2025 تمثل فترة بالغة الصعوبة في تاريخ القضية الفلسطينية، ذلك لأنها ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالصعود السياسي لليمين المتطرف في إسرائيل، وتضاؤل فرص الحوار والسلام، فضلًا عما شهدته من أزمات إنسانية واقتصادية متفاقمة في ظل الاعتداءات المُتكررة التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين العُزّل في قطاع غزة والضفة الغربية على السواء، في إطار محاولاتها المستميتة لفرض سياسة الأمر الواقع.

ولقد تطورت هذه الاعتداءات وتنوعت مبرراتها لدى سلطة الاحتلال الغاشم لتصل إلى ذروتها في أكتوبر / تشرين أول 2023 لتبدأ حرب الإبادة الوحشية غير المسبوقة في تاريخ القضية بهدف تنفيذ مُخططات سابقة لتصفية الوجود الفلسطيني تمامًا عبر القتل والتشريد والتهجير وتدمير كل مقومات الحياة، وهو ما يُمثل تطورًا جديدًا في مسيرة الشعب الفلسطيني الأبيّ.

خلافة القائد

لقد راهن كثير من خصوم القضية الفلسطينية على انهيار الأوضاع تمامًا إثر استشهاد البطل القائد ياسر عرفات (أبو عمار) في الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2004 بعد حصار دام أربع سنوات، تعرض فيها لوعكة صحية صعبة مع وجود شُبهات لتورط إسرائيل في تسميمه[1].

لكن الشعب الفلسطيني أثبت تماسكه وإصراره على استكمال العمل المؤسسي سعيًا لاسترداد أرضه وسيادة دولته، فتمت الدعوة لانتخابات رئاسية بين عدة متنافسين. وفي كانون الثاني / يناير سنة 2005 تم تنظيم ثاني انتخابات رئاسية للسلطة الفلسطينية[2]، حيث بلغ عدد الناخبين فيها نحو 802 ألف، وأجريت الانتخابات في 16 دائرة انتخابية في الضفة وغزة، بتنافس سبعة منافسين، في حضور 450 مراقبًا دوليًّا، كان أبرزهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، وفاز في الانتخابات الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ليصبح الرئيس الثاني للسلطة الفلسطينية[3].

وأشادت دول العالم بنتائج الانتخابات، ووصفتها بأنها حرة ونزيهة، وقال الرئيس الأمريكي جورج بوش «إن الانتخابات تمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الدولة الفلسطينية». ووعد الرئيس الأمريكي بمساعدة الرئيس الفلسطيني المنتخب والعمل معه على استئناف محادثات السلام. وقال بوش في بيان خاص وقتها «إن مهمات صعبة تنتظر الرئيس الفلسطيني الجديد وحكومته، خاصة في بناء المؤسسات الديمقراطية

(1) خبراء سويسريون يؤكدون وفاة عرفات مسمومًا. صحيفة الشرق الأوسط نقلاً عن مجلة «ذي لانست» البريطانية 14 / 10 / 2013.

(2) أجريت الانتخابات الرئاسية الأولى سنة 1996 وفاز فيها ياسر عرفات.

(3) حصل الرئيس محمود عباس في الانتخابات الرئاسية عام 2005 على 62,5 ٪ من أصوات الناخبين وجاء في المركز الثاني مصطفى البرغوثي بنسبة 19,5 ٪، وفي المركز الثالث تيسير خالد بنسبة 3,4 ٪. المصدر: لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.. انتخابات الرئاسة سنة 2005.

وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني». كما دعا الرئيس الأميركي إسرائيل إلى تحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

فصل غزة

وكانت الأولوية الأولى التي عمل عليها الرئيس الفلسطيني في ذلك الوقت هي ترتيب هدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإتاحة الفرصة لتطبيق خطة خارطة الطريق التي تشترط وقفًا متبادلًا للحرب بين الطرفين كشرط لاستئناف المفاوضات بينهما. وبالفعل تم عقد اتفاق بين كل الحركات والفصائل الفلسطينية نصّ على تهدئة الأوضاع وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

وفي 8 فبراير / شباط 2005 شهدت مدينة شرم الشيخ في مصر لقاءً جمع الرئيس محمود عباس برئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، تم خلاله الاتفاق على هُدنة لبحث الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، لكن لم تمر أيام قليلة على الاتفاق حتى رضخت حكومة إسرائيل لدعوات المتطرفين، وقامت باغتيال ناشط فلسطيني في غزة، ثُم نفذت سلسلة هجمات ضد قيادات فلسطينية أخرى في فصائل مختلفة، وهو ما مثّل خرقًا للاتفاق.

وفي 20 فبراير / شباط 2005 منح مجلس الوزراء الإسرائيلي، آريل شارون الضوء الأخضر للانسحاب من قطاع غزة، وفرض خطة فصل أحادية الجانب كانت الحكومة الإسرائيلية قد اقترحتها سابقًا. وبدأ إخلاء قطاع غزة من نحو 8600 مستوطن إسرائيلي بتاريخ 15 آب / أغسطس 2005، واكتمل الإخلاء في غضون ثمانية أيام، وتمت عملية الانسحاب العسكري في 21 سبتمبر / أيلول، وقد حافظت القوات الإسرائيلية على سيطرة خارجية مشدّدة على القطاع من البرّ والبحر والجو، كما أعلنت وزارة الداخلية

(1) الرئيس بوش يشيد بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية. أ.ف.ب (وكالة الأنباء الفرنسية) 10 كانون الثاني / يناير 2005.

الإسرائيلية في اليوم ذاته أن قطاع غزة هو «إقليم أجنبي».

في 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2005، توصلت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، إلى اتفاقيتين: نصّت الاتفاقية الأولى «اتفاقية التنقل والعبور» على زيادة حركة الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة وتيسيرها. أما الثانية فكانت اتفاق مبادئ بخصوص معبر رفح حددت مسؤوليات الأطراف ودور المراقبين الأوروبيين. لكن بشكل عام فقد كان أن أدت خطة الانسحاب أحادي الجانب إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بعد انتخابات تشريعية أجريت في 26 يناير / كانون الثاني 2026، وحققت إسرائيل مكسبًا إستراتيجيًّا بفصلها الضفة الغربية تمامًا عن القطاع، الذي تم فرض حصار عسكري عليه في تجاهل تام لاتفاقية التنقل والعبور[1].

وفي إسرائيل، أدى الانسحاب إلى تغيرات ملفتة، إذ استقال بنيامين نتنياهو وزير المالية وقتها، احتجاجًا على الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وخاض غمار صراع قوي ضد شارون في حزب الليكود، ما دفع الأخير إلى الانسحاب من الحزب وتشكيل حزب جديد هو كديما.

أزمة الانقسام الداخلي

في 25 يناير / كانون الثاني 2006 أجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية وسط اهتمام دولي كبير، وحرص الفلسطينيون على المشاركة بفاعلية في بناء مؤسسات الدولة، على الرغم من المعوقات التي وضعتها سلطات الاحتلال من عراقيل لانتقال الناخبين وتقييد لحرياتهم في التصويت، وبلغت نسبة المشاركة نحو 77 في المئة من عدد

(1) تناولت عدة دراسات مغزى الانسحاب الأحادي الذي نفذته إسرائيل من قطاع غزة في آب / أغسطس 2005 كان أبرزها دراسة جميل هلال بعنوان «أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة»، والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 63. صيف 2005، ودراسة طلال عوكل والمعنونة «قطاع غزة بعد الإخلاء.. من سجون صغيرة إلى سجن كبير وعدوان أكثر وحشية» والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 64. خريف 2005.

المسجـــــلين في لجان الاقتراع[1].

وتميزت الانتخابات بمشـــاركة قوية للمرأة الفلســـطينية، إذ بلغت نســـبة النســـاء المرشـــحات بنظام القوائم نحو 22 في المئة، فضلًا عن ترشح 15 امرأة في دوائر من دون حصص للمرأة[2].

ولاقت مشـــاركة حركة حماس تحت اســـم قائمة التغيير والإصـــلاح في الانتخابات التشريعية معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل وكثير من الدول الأوروبية المراقبة نتيجة عدم اعتراف الحركة بدولة إسرائيل، وهو ما ساهم في إحداث نوع من التصويت المضاد، ونتج عن ذلك فـــوز القائمة بـ76 مقعدًا بالمجلس التشريعي مـــن أصل 132 مقعدًا، بما نسبته 57 في المئة، بينما فازت حركة فتح بـ43 مقعدًا بما نسبته 33 في المئة.

وعلى أثر النتائج المعلنة، فضلت حركة فتح عدم المشـــاركة في حكومة ائتلافية، وترك الفرصة لحركة حماس لتشـــكيل الحكومة، وتحمل المســـؤولية كاملة. وبالفعل تم اختيار إسماعيل هنية رئيسًا للوزراء.

وكما هو مُتوقع مُســـبقًا، فـــإن كثيرًا من ردود الأفعال الدوليـــة جاءت في غير صالح استمرار مباحثات الســـلام، وشـــهدت إسرائيل تغيرًا واضحًا في توجهات حكومتها، عندما أعلن إيهود أولمرت القائم بأعـــمال رئيس الوزراء في 27 / 1 / 2006 أن حكومته لن تتفاوض مع وزراء من حركة حماس، ودعا شمعون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إلى وقف المساعدات الدولية تمامًا عن حكومة فلسطين[3].

(1) انظر تقرير بعثـــة الاتحاد الأوروبي للمراقبة على الانتخابات التشريعية الفلســـطينية الصادر 26 كانون الثاني / يناير 2006.

(2) المصدر السابق.

(3) دراســـة في النتائج الإحصائية والسياســـية للانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمّان.

ومع ضعف الخبرة السياسية، وتجاهل حركة حماس للمطالبات الدولية للاعتراف بدولة إسرائيل، تم تقييد جانب كبير من المساعدات الإنسانية المقدمة للشعب الفلسطيني، واستغلت إسرائيل الخلاف في وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس لتؤجج حالة الانقسام، وتنقلب على عملية السلام تحت ذريعة عدم اعتراف الطرف الآخر الذي يُمثل الحكومة الفلسطينية باتفاق أوسلو للسلام. وبات واضحًا بذلك أن أحد أهداف الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة كان يستهدف في الأساس تفتيت الجبهة الداخلية الفلسطينية، والنكوص عن مسيرة السلام والعمل على تعطيل المفاوضات الساعية للوصول إلى حل الدولتين[1].

وهكذا قامت إسرائيل بتعديل مشروعها للجدار الفاصل والعازل لقطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية ليتم مد طوله من 620 كيلومترًا إلى 670 كيلومترًا. ثُم واصلت في الوقت نفسه تنفيذ اعتداءات متكررة على الضفة الغربية وقطاع غزة، كان أبرزها قصف البحرية الإسرائيلية لشواطىء غزة في يونيو / حزيران 2006 وهو ما أدى إلى استشهاد ثمانية مدنيين وإصابة العشرات من الأطفال والنساء. فضلًا عن تنفيذ عمليات اغتيال لبعض القادة الفلسطينيين مثل جمال أبو سمهدانه، وأبو يوسف القوقا.

وكنتيجة لذلك قامت إحدى فصائل حركة حماس في يونيو / حزيران 2006 بأسر جندي إسرائيلي يُدعى جلعاط شاليط، وعرضت الإفراج عنه مقابل الإفراج عن أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

وردت إسرائيل بعدوان وحشي أطلقت عليه «أمطار الصيف» استهدف المدنيين وسقط خلاله عشرات الشهداء من الأطفال والنساء والشيوخ. وفي إثر ذلك اندلعت الحرب الإسرائيلية اللبنانية، وهو ما أثرّ بشكل كبير على الأوضاع الإنسانية للشعب

(1) د. عماد رفعت البشتاوي – الانقسام الفلسطيني. مجلة العلوم السياسية ببغداد. العدد 62. سنة 2021.

الفلسطيني نتيجة الحصار، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتوقف كثير من الخدمات الأساسية.

واتسع نطاق الانقسام لدى الجبهة الداخلية الفلسطينية، خاصة مع توجه حركة حماس لإنشاء قوات شرطية أخرى تابعة لها، وهو ما مثّل تجاوزًا في حق الدولة الفلسطينية وأدى إلى ازدواجية أمنية في ظل ظروف استثنائية بالغة التعقيد.

وإذا كان عـــام 2007 قد بدأ بمحاولات ومبادرات لأطـــراف عديدة لرأب الصدع والانقسام الداخلي، والاتفاق على حكومة وحدة وطنية ترفع مصالح الشعب الفلسطيني فوق كل اعتبـــار، وتبني على ما تحقق، إلا أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها، بســـبب رفض حماس حل الوحدات الشرطية التي تم تشـــكيلها، واتســـعت هوة الانقســـام، وقررت الســـلطة الفلســـطينية في يونيو / حزيران 2007 حل الحكومة وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة ســـلام فياض، وتم اعتبار القوة التنفيذية التي شكلتها حركة حماس قوة خارجة عن إطار القانون.

ولاشـــك أن إسرائيل استغلت تلك الأوضاع في مضاعفة معاناة الشعب الفلسطيني بفرض الحصار عليه في قطاع غزة وقطع الكهرباء والمياه والخدمات الأساســـية، واعتبار القطاع كله بسكانه بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ كيانًا مُعاديًا. كما استغلتها أيضًا في تطوير سياســـاتها الاستيطانية بإنشاء وحدات اســـتيطان جديدة في القدس، والضفة الغربية.

الانقلاب على السلام

شكلت المُناوشات وردود الفعل الفردية لبعض الفصائل الفلسطينية في إطار مقاومة العـــدوان الإسرائيلي اليومي على قطـــاع غزة والضفة الغربية، ذريعـــة لحكومة إسرائيل لعرقلة كل الجهود الدولية المبذولة لاستئناف عملية السلام مرة أخرى، ودافعًا لتصعيد الصراع تدريجيًّا تمهيدًا لتنفيذ مخطط التصفية التامة.

وبـــات واضحًا أن هناك خططًا محـــددة لتدمير قطاع غزة، ودفـــع أبنائه لمغادرته بعد استحالة العيش. لذا فقد شهدت الشهور الأولى لعام 2008 شنّ عشرات الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة ليسقط خلال أسبوع واحد نحو 120 فلسطينيًّا. في الوقت ذاته فرضت إسرائيل على القطاع حصارًا اقتصاديًّا شـــاملًا أدى إلى تدهور شديد في الأحوال الإنسانية وتفاقم الأمراض واتساع حدة الفقر.

وطورت ســـلطات الاحتلال مشروعاتها الاســـتيطانية خاصة في مستوطنة «معاليه أدوميم» بعد القيام بعمليـــات مصادرة وهدم للكثير من المباني الفلســـطينية في القدس الشرقيـــة، وهو ما تناغم مـــع أطروحات ومقترحات لليمين الصهيـــوني المتطرف بإنهاء الوجود الفلسطيني تمامًا في القدس، باعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل.

ورغم توقيع اتفاق تهدئة بين حركة حمـــاس وإسرائيل في يونيو / حزيران 2008 لمدة ستة أشهر إلا أن إسرائيل واصلت سياساتها العدوانية وتصعيدها تحت تبريرات واهية، وواصلت تقييدها لحركة التنقل للفلسطينيين، واعتقالها لكثير من النشطاء.

ولم ينتهِ العام حتى شـــنت إسرائيل في 27 ديسمبر / كانون الأول عدوانًا بربريًا عنيفًا تحت اســـم عملية «الرصاص المصبوب» والذي بدأ بغارات عشـــوائية وقصف عنيف للقطـــاع، تطور في الثالث من يناير / كانون الثـــاني 2009 إلى اقتحام القطاع بالدبابات، وهو ما أســـفر عن أكثر من 1500 شهيد وأكثر من سبعة آلاف مصاب، فضلًا عن تدمير أربعة آلاف منزل. وتم خلال العدوان استخدام كثير من الأسلحة الإسرائيلية المحظورة بموجب اتفاقيـــة جنيف، وتم تدمير البنيـــة التحتية في قطاع غزة بصورة غير مســـبوقة لتشمل المباني المدمرة مدارس ومستشـــفيات ومحطات كهرباء ومضخات مياه، ومراكز تجارية ومدارس وحظائر للماشية ومزارع.

وجراء هذا العدوان تفاقمت معاناة الشـــعب الفلســـطيني في غزة وتعرضت آلاف

الأسر لخطر المجاعة، وقدرت الخسائر المادية في قطاع غزة بما يقارب ملياري دولار[1].

وإزاء الغضب العالمي تجاه الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في عملية الرصاص المصبوب، شكلت هيئة الأمم المتحدة في 3 أبريل / نيسان 2009 بعثة تقصي حقائق، ترأسها ريتشارد غولدستون، وقامت بزيارة قطاع غزة للتحقيق في جرائم الحرب التي تم ارتكابها ضد المدنيين. وعقدت البعثة عشرات اللقاءات لتوثق شهادات ضحايا الحرب، ورفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعاون مع البعثة. وبعد عدة شهور، وفي سبتمبر / أيلول من العام نفسه نشرت بعثة تقصي الحقائق تقريرها في 575 صفحة، انتهى إلى ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب ضد المدنيين خلال عمليتها، كما أنها فرضت حصارًا على قطاع غزة وهو ما اعتبرته عقابًا جماعيًّا لسكان مدنيين. ورصد التقرير استخدام إسرائيل للفلسطينيين كدروع بشرية، كما رصد تدمير البنية التحتية الفلسطينية[2].

ويُمكن اعتبار عام 2009 هو العام الفارق في تباعد فرص السلام، إذ تزامن العدوان الإسرائيلي مع تصاعد موجة الرفض داخل المجتمع الإسرائيلي لأي تفاهمات للسلام، وهو ما نتج عنه فوز بنيامين نتنياهو وحزبه في الانتخابات وتشكيله للحكومة الإسرائيلية ليُجدد خطاب اللاءات الثلاث، وهي لا عودة للاجئين الفلسطينين، ولا مجال للتفاوض بشأن القدس، ولا تخليًا عن هضبة الجولان السورية المحتلة.

وكان الهجوم الإسرائيلي الغاشم على أسطول الحرية، والذي جرى في شهر مايو / أيار 2010، عملًا إجراميًّا يتسق مع إيمان حكومة نتنياهو بالقوة وعدم احترام مواثيق حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، إذ شنّت سلطات الاحتلال هجومًا على مجموعة

(1) انظر تقرير هيئة الإغاثة الإنسانية والحريات بإسطنبول في الذكرى الثالثة لعدوان إسرائيل على غزة 27 / 12 / 2011.

(2) محضر رسمي للجلسة 39 في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة 5 نوفمبر / تشرين ثاني 2009.

من السفن التي تحمل مساعدات إنسانية لسكان قطاع غزة واعتدت عليها، مما أسفر عن استشـــهاد عشرة ناشطين أتراك وإصابة العشرات، وأثار ذلك غضبًا عارمًا على المستوى الدولي.

وركزت حكومة نتنياهو عملها على التوســع في المســتوطنات الإسرائيلية، حيث تم إنشـــاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية والضفة الغربية، والسير قدمًا في سياسات التهويد. ومع تحول البناء إلى ظاهرة، سعت الولايات المتحدة إلى طرح مشروع للسلام، يبدأ بوقف البناء الاســتيطاني وصولًا إلى إعــلان الدولة الفلســطينية، غير أن الجهود الأمريكية المبذولة فشــلت تمامًا، واضطر جورج ميتشل الموفد الأمريكي للاستقالة من منصبه، لتعود حكومة نتنياهو لسياسة البناء في المستوطنات بتوسع كبير مدعومة باليمين الصهيوني المتطرف والمتصاعد بقوة منذ ذلك الحين. ورغم التصدي السياسي للاستيطان، إلا أن إسرائيل بدأت إجراءات قانونية لشرعنة البؤر الاستيطانية[1].

وعلى الجانب الفلسطيني، اتسعت جهود المقاومة الدبلوماسية والسياسية والثقافية، فتم إنتاج عشرات الأفلام الوثائقية والتســجيلية عن فلسطين والقضية الفلسطينية، كما تم توســيع نطاق أنشــطة لجان مقاطعة إسرائيل وإطلاق دعوات لمقاطعة المستوطنات الإسرائيلية دوليًّــا، باعتبارها انتهاكًا للقانون الدولي. في الوقت ذاته نظمت المســيرات الســلمية والتظاهرات ضد إسرائيل في عدة مُدن فلســطينية وعربية، وتكللت الجهود بإعلان عدة دول في أوروبا وأمريكا الجنوبية اعترافها بدولة فلسطين.

وفي 23 ســبتمبر / أيلول 2011 ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطابًا تاريخيًّا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب فيه رســميًّا الاعتراف بالدولة الفلســطينية في الأمم المتحدة. وهذا الخطاب اعتُبر خطوة أولية تطورت فيما بعد عندما صوتت الجمعية

(1) رنده حيد السياســة الاســتيطانية في عهد حكومة نتنياهو 2009 – 2012. مركز الدراسات الفلسطينية 28 / 12 / 2012.

العامــة للأمم المتحدة في العام التالي على منح فلســطين صفــة مراقب، وبالفعل حصل القرار على دعم 138 دولة، مقابل معارضة تســع دول، وامتناع 41 دولة عن التصويت، وشكل ذلك انتصارًا للقضية الفلسطينية، حيث أتيحت لدولة فلسطين عضوية كثير من المنظمات الدولية وأبرزها المحكمة الجنائية الدولية.

وفي أكتوبــر / تشريــن الأول 2011 توصلت إسرائيل إلى توقيــع اتفاق مع حركة حماس للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأســير جلعاط شاليط مقابل أكثر من ألف أسير فلسطيني من مختلف التوجهات السياسية.

تطور سياسات الاستيطان

وشكل عام 2012 تصعيدًا واضحًا في توجهات الدولة الإسرائيلية لممارسة العديد من عمليات الاســتفزاز من خلال تكرار اقتحام المستوطنين الإسرائيليين لساحات المسجد الأقصى وتزايد عمليات الاعتداء على الفلســطينيين، مع تنفيذ مشــاريع واسعة لإقامة العديد من المستوطنات.

فضلًا عن الحصار المفروض على قطاع غزة والذي حددت فيه إسرائيل حدودًا أدنى للسعرات الحرارية للســلع الغذائية التي تســمح بدخولها إلى القطاع، وهو ما فاقم من الغضب الشعبي[1].

وإزاء إطلاق عدد من صواريخ فصائل المقاومة على بعض المستوطنات الإسرائيلية، مارســت إسرائيل كعادتها عمليات انتقام جماعي من المدنيــين في قطاع غزة. وفي الرابع

(1) تقرير المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنســان بعنوان «حصار غزة مسلسل زمني». متاح على اللينك التالي:
https: //euromedmonitor.org / ar / article / 5703 / %D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1 - % D 8 % B A % D 8 % B 2 % D 8 % A 9 : - % D 9 % 8 3 % D 9 % 8 A % D 9 % 8 1 - % D 8 % A 8 % D 8 % A F % D 8 % A 3 - % D 9 % 8 8 % D 9 % 8 3 % D 9 % 8 A % D 9 % 8 1 - %D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1 -%28%D8%AA%D8%B3%D9%84 %D8%B3%D9%84- %D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A%29

عشر من نوفمبر / تشرين الثاني 2012 كررت إسرائيل اغتيال بعض القادة الفلسطينيين قبل أن تطلق عملية عسكرية مروعة ضد سكان غزة حملت اسم «عامود السحاب»، استهدفت خلالها إسرائيل أكثر من 1500 هدف داخل غزة.

وكان من الواضح أن إسرائيل كانت تختبر سلاحها الجوي في إطار تحقيق الردع دون حاجة إلى هجوم بري تخسر خلاله عشرات الجنود، فضلًا عن تأكيد فعالية نظام القبة الحديدية المضادة للصواريخ التي كانت تطلقها بعض فصائل المقاومة.

وقد أسفرت هذه العملية عن استشهاد 174 فلسطينيًّا، وإصابة المئات الآخرين، وتهدمت البنية التحتية وتشردت مئات الأسر، وتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بعد وساطة مصرية[1].

لكن على أي حال، فإن توقف العدوان لم يكن يعني توقف الممارسات والسياسات المتطرفة لحكومة نتنياهو، إذ نفذت الحكومة الإسرائيلية تخطيط عدد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، في ظل حركة منظمة لهدم منازل الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم في أحياء سلوان والشيخ جراح، مما جدد المظاهرات في كثير من مدن الضفة الغربية، وأشعل حالة من التضامن العالمي ضد إسرائيل.

وكان من المستجدات الجديرة بالتسجيل في ذلك الوقت، قيام الاتحاد الأوروبي بإدانة سياسة الاستيطان بشكل رسمي، إذ أصدر في فبراير / شباط 2013 تقريرًا عن قناصل الدول الأوروبية في القدس، أكد نصًّا أن «الاستيطان الإسرائيلي يمثل أخطر تهديد لإقامة دولة فلسطينية».

ودعا التقرير حكومات أوروبا إلى بذل مزيد من الجهد لضمان استبعاد المستوطنات من المزايا التجارية التي تتمتع بها إسرائيل. كما أوصى الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بـ«ألا تدعم التعاون في مجالات البحوث والتعليم والتكنولوجيا»، وأن تعمل

(1) انظر الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية سنة 2012.

على الحد من الاستثمارات المالية في قطاع الأعمال الإسرائيلي الذي يعمل في الأراضي المحتلة[1].

ولاشك أن هذه الخطوة مثّلت انتصارًا مهمًّا على المستوى الدبلوماسي الدولي، وساهمت في الضغط سياسيًّا على إسرائيل لدفعها لاستئناف محادثات السلام مرة أخرى، وبالفعل جرى استئناف المفاوضات في يوليو / تموز 2013 برعاية أمريكية وبمشاركة جون كيري وزير الخارجية الأمريكية، لكن كان واضحًا أن استجابة حكومة نتنياهو في ذلك الوقت للمباحثات كانت مجرد تحرك تكتيكي شكلي، وأن هذه الحكومة باتت أكثر خضوعًا لتيار اليمين المتطرف الرافض تمامًا لأي شكل من أشكال التسوية السلمية والمخطط لتصفية الوجود الفلسطيني تمامًا.

من هنا تواصلت سياسة الاستيطان وهدم المنازل وتكررت عمليات اقتحام المسجد الأقصى، والاعتداء على المدنيين، في الوقت الذي استمر فيه الحصار المفروض على قطاع غزة، لينشئ توصيفًا جديدًا لها باعتبارها «أكبر سجن في العالم».

تجدد الإرهاب الصهيوني

لم تفلح الجهود الدولية في الوصول إلى اتفاق يُمكن من خلاله إعلان قيام الدولة الفلسطينية، وإزاء حالة الاحتقان والرفض تجاه اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين استأنفت فصائل المقاومة عملياتها.

وأثار اختطاف بعض عصابات المستوطنات الإرهابية الطفل الفلسطيني محمد أبو

(1) الاتحاد الأوروبي: المستوطنات أكبر تهديد للدولة الفلسطينية. موقع البلاد في 28 / 2 / 2013.
وانظر أيضًا:
تقرير أوروبي: المستوطنات أكبر تهديد للدولة الفلسطينية. اليوم السابع المصرية 27 / 2 / 2013.
وانظر أيضًا:
الفاينانشال تايمز: سياسة المستوطنات تهدد أساس إسرائيل. موقع هيئة الإذاعة البريطانية: بي بي سي 25 / 2 / 2013.

خضير البالغ من العمر ستة عشر عامًا في 2 يوليو / تموز 2014 وإحراقه حيًّا غضبًا فلسطينيًّا واسعًا، اندلعت على إثره احتجاجات عنيفة في القدس والضفة الغربية وأدت إلى مقتل بعض المستوطنين، وردت سلطات الاحتلال بحملات اعتقال واسعة ضد الفلسطينيين.

وفي التاسع من يوليو / تموز 2014، قامت إسرائيل بتنفيذ عملية دموية ضد المدنيين في قطاع غزة أطلقت عليها اسم «الجرف الصامد» أدت إلى استشهاد 2174 فلسطينيًّا، منهم أكثر من 80 في المئة من المدنيين، وإصابة نحو 11 ألفًا آخرين وفقًا لتقارير دولية[1]، كما أدى العدوان إلى هدم 17 منزلًا، وتدمير 62 مسجدًا، وإزالة محطات مياه وكهرباء وتدمير منشآت خدمية ومدارس، وهو ما قدر وقتها بنحو 3,6 مليار دولار[2].

وقد أدى العدوان المُفجع إلى تجدد موجات من الغضب الدولي تجاه حكومة تل أبيب، إذ شهدت كثير من العواصم الأوروبية مظاهرات شعبية غاضبة للتنديد بجرائم إسرائيل، ووقّع أكثر من مئة فنان إسباني على بيان ضد الإبادة الإسرائيلية[3].

وفي نهاية العام 2014، أعلن الرئيس محمود عباس تقديم طلب للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بهدف ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية، وقد اعترفت عدة دول أوروبية، مثل السويد، بالدولة الفلسطينية، بينما اعتمدت برلمانات أوروبية توصيات لحكوماتها بالاعتراف بفلسطين.

ولا شك أنه صار واضحًا جدًّا أن ذلك الوقت شهد دعمًا وتشجيعًا حكوميًّا في إسرائيل للمستوطنين للقيام بعملياتهم الإرهابية ضد الفلسطينيين العُزّل، والاعتداء عليهم

(1) تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في الفترة من 8 يوليو / تموز 2014 إلى 28 أغسطس / آب 2014.

(2) المصدر السابق.

(3) حمل البيان عنوان «بيان المثقفين ضد الإبادة الجماعية للمدنيين» ونص على إدانة قصف المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة من الجو والبر والبحر.

وتخريب مزارعهم. وكنتيجة لهذا التشـــجيع، وفي 31 يوليـــو / تموز 2015 قام إرهابيون إسرائيليون بإحراق منزل عائلة الدوابشـــة، وتكررت عمليـــات الاعتداء والإعدامات دون محاكمات للفلسطينيين في عدة أماكن، وهو ما أدى إلى انتفاضة جديدة ضد إسرائيل حاول البعض وصمها بالعنف فأطلقوا عليها مصطلح «انتفاضة السكاكين».

وردت ســـلطات الاحتلال باعتقالات واســـعة، حتى إن عدد المعتقلين تجاوز ستة آلاف معتقـــل، بينهـــم مئات الأطفـــال، ونفذ جنـــود الاحتلال إعدامـــات علنية دون محاكمات، ومواصلة سياســـات هدم المنازل ومصادرة الأراضي. في الوقت ذاته واصلت آلة الاستيطان انتهاكاتها للمواثيق الدولية، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية على مشاريع استيطانية إضافية في مستوطنات مثل معاليه أدوميم وجيلو.

وتكررت عمليات اقتحام المســـتوطنين الإسرائيليين للمســـجد الأقصى، وشهدت القدس والضفة الغربية مواجهات يومية بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال.

إجهاض مبادرات السلام

كان من الواضح أن استمرار الأوضاع بما تضمنته من توتر واحتقان يُمثل استياءً عامًّا لدى كثير من الأطراف الدولية، لذا فإن أبرز ما شهده عام 2016 كان تقديم فرنسا مبادرة جديدة للسلام.

ففي نهايات 2015 طرح لوران فابيوس وزيـــر الخارجية الفرنسي مبادرة لعقد مؤتمر دولي للسلام في باريس، ورغم استقالة الحكومة الفرنسية لاحقًا، استمرت المبادرة جزءًا من التزام الحكومة الفرنسية تجاه الأوضاع في الشرق الأوسط.

وفي ربيع 2016 أعلنت فرنســـا دعوة كل الأطراف لمؤتمر دولي للسلام يستهدف إنهاء الصراع تمامًا واســـتعادة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واستئناف الطريق إلى حل الدولتين مرة أخرى.

ورغم الترحيب العربي بالمبادرة، فقد سارعت الحكومة الإسرائيلية لإرضاء أصوات

اليمين المتطرف المتصاعــدة لديها بالإعلان مبكرًا عن معارضتها للمبادرة. وقال بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي إنه يرفض تمامًا المبادرة ويشــكك في حيادية فرنسا تجاه الصراع.

واستغلت إسرائيل تصويت فرنسا لصالح قرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) بالحفاظ على التراث الفلسطيني للقدس الشرقية المحتلة لنفي صفة الحيادية عن فرنسا.

ورغم ذلك استضافت باريس في يونيو / حزيران 2016 مؤتمرًا للسلام ضم 29 وفدًا دوليًّا بمشاركة بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، حيث اتفقت جميع الأطراف على ضرورة خلق الشروط اللازمة لاســتئناف مفاوضات السلام مرة أخرى. وحدد المؤتمر أن أهم عقبتين تواجهان الســلام في فلسطين هما الاســتيطان الإسرائيلي، والعنف ضد المدنيين. من هُنا قال بان كي مون وقتها «إن إسرائيل يجب أن تتوقف عن سياســة توسيع المســتوطنات وتؤكد التزامها بحل الدولتين، كما يجب على القيادة الفلســطينية مواجهة العنف ورفض التحريض عليه، وتوحيد الفلسطينيين تحت حكم سلطة فلسطينية واحدة تنسجم مع مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية»[1].

ورغم التجاهل والرفض الإسرائيلي لمبادرة باريس، إلا أنه حســب كثير من المحللين يُحسب للمؤتمر أنه أعاد طرح قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مرة أخرى على أجندة المجتمع الدولي[2].

وبناء عليه، فقد نشــطت بشــكل كبير حركات مقاطعة السلع الإسرائيلية المنتجة في المســتوطنات، وهو ما اســتفز الحكومة الإسرائيلية، فلجأت إلى الحجة التقليدية باعتبار حملات المقاطعة نوعًا من معادة السامية.

(1) انظر تقرير وزارة الخارجية الفرنسية عن مبادرة السلام في الشرق الأوسط، بتاريخ يونيو / حزيران 2016.

(2) ماهر الشريف. تقرير عن مبادرة باريس ومؤتمر السلام. مؤسسة الدراسات الفلسطينية 9 / 6 / 2016.

وفي نوفمبر / تشرين الأول 2016 عقدت حركة فتح مؤتمرها السابع وقررت إعادة انتخاب الرئيس محمود عباس رئيسًا للحركة، ومواصلة العمل على استعادة الحق الفلسطيني المتمثل في الدولة الفسلطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وشهدت الأيام الأخيرة من العام نفسه، صدور قرار مجلس الأمن التاريخي رقم 2334 بإدانة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والضفة الغربية، والدعوة لوقفه على الفور واعتبار المستوطنات المقامة منذ 1967 غير شرعية، وهو واحد من القرارات القليلة التي لم تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو لوقفه.

واعتبر صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين القرار بمثابة انتصار للقانون الدولي وهزيمة للتطرف الإسرائيلي.

سنوات عصيبة

ورغم تصاعد الضغوط الدولية على إسرائيل بعد مؤتمر باريس وقرار مجلس الأمن ضد الاستيطان، إلا أن ممارسات الحكومة ظلت خاضعة بشكل كبير لليمين المتطرف الذي صار من الواضح أنه الأكثر سيطرة على الرأي العام والشارع الإسرائيلي.

من هنا تواصلت سياسة القمع الإسرائيلي تجاه المعتقلين والأسرى داخل السجون، وهو ما دفع أكثر من 1800 منهم في أبريل / نيسان 2017 إلى تنظيم إضرابات متواصلة للاحتجاج على سوء المعاملة والإهمال الطبي المتعمد وتطبيق العزل الانفرادي.

كذلك فقد ساهمت حالة الاحتقان المهيمنة على الأجواء في القدس الشرقية إلى قيام ثلاثة شبان في 14 يوليو / تموز من العام نفسه بالاشتباك مع جنود الاحتلال أمام المسجد الأقصى، وهو ما أدى إلى استشهادهم ومقتل شرطيين إسرائيليين. وجاء رد الفعل الإسرائيلي متجاوزًا كل المواثيق والأعراف الدولية الخاصة باحترام الأماكن الدينية والمقدسة، إذ تم إغلاق المسجد الأقصى ومنع الصلاة فيه لأول مرة في التاريخ، ثُم تم وضع كاميرات مراقبة على مداخله، وهو ما أثار موجة احتجاجات عارمة لم تقتصر على

الشارع الفلسطيني وإنما تعدته إلى كثير من الدول العربية والإسلامية.

في 17 سبتمبر / أيلول 2017، أعلنت حركة حماس حل اللجنة الإدارية التي شكلتها في قطاع غزة سابقًا، استجابةً للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام. وفي 2 أكتوبر / تشرين الأول 2017، وصل وفد الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء رامي الحمد الله إلى قطاع غزة، وعقدت حكومة التوافق اجتماعها الأسبوعي في غزة، وفي 12 من الشهر نفسه وقعت حركتا فتح وحماس في القاهرة على اتفاق للمصالحة، يقضي بتمكين الحكومة من إدارة شؤون غزة، وفي أول نوفمبر / تشرين الثاني سلمت حركة حماس معابر قطاع غزة إلى الحكومة الفلسطينية، دون أي تواجد لموظفي الحركة السابقين داخل المعابر، ثم قامت حكومة التوافق بتشغيل معبر رفح، الذي فتحته السلطات المصرية استثنائيًّا في كلا الاتجاهين عقب استلامها إياه من حركة حماس.

ولم يتحقق للاتفاق الاكتمال نظرًا لعدة أسباب، كان أولها رفض حركة حماس تسليم أسلحتها، تحت ذريعة الدفاع عن النفس ضد الاعتداءات الإسرائيلية، واختلافها أيديولوجيًّا مع اتفاق أوسلو وعدم اعترافها بإسرائيل، فضلًا عن ارتباط حركة حماس بقوى إقليمية أخرى[1].

ويُمكن القول إن عام 2017 شهد تحولًا كبيرًا في الموقف الأمريكي من القضية، فبعد عقود طويلة طرحت فيها الولايات المتحدة نفسها كراعٍ وداعٍ للسلام في الشرق الأوسط، تحولت إلى المزايدة على دعوات اليمين المتطرف داخل تل أبيب ليقوم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 ديسمبر / كانون الأول 2017 بالإعلان عن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل وإصدار قرار بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وانعكس هذا التحول إلى موجة غضب عارمة داخل فلسطين لتتجدد المظاهرات، والمواجهات، والاعتقالات. وعلى المستوى الدولي صوتت 128

(1) السفير محمد كريم المصالحة الفلسطينية الأبعاد والعوائق. مجلة السياسة الدولية 23 / 11 / 2017.

دولة في الجمعية العامــة للأمم المتحدة لصالح قرار يطالب الولايات المتحدة بســحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعترضت تسع دول على القرار.

وقامت الولايات المتحدة بتنفيذ نقل ســفارتها بالفعــل في 14 مايو / أيار 2018 إلى القدس، وقد ترتب على ذلك تمادي إسرائيل في ممارســاتها العدائية للســلام ومحاولاتها شرعنة هذه الممارســات. ففي 19 يوليو / تموز 2018 أقر الكنيســت الإسرائيلي ما سُمّي بقانون القومية للشــعب اليهــودي، وهو تشريع تمييزي يعتــبر إسرائيل الوطن القومي لليهود ويمنحهم حق تقرير المصير، ويشجع على بناء المستوطنات. وقد وصف المراقبون هذا التشريع بأنه خطوة جديدة لتعزيز الفصل العنصري.

وفي نوفمبر / تشرين الثاني 2018، تم اكتشــاف تســلل فرقة عسكرية إسرائيلية إلى قطاع غزة، مما أسفر عن اشتباكات مسلحة، غير أن الوساطات الدولية نجحت في تهدئة الأوضاع مرة أخرى.

وتأثرت القضية الفلسطينية بشــكل كبير بالأزمة السياسية المحتدمة في إسرائيل عام 2019 على خلفية اتهام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالفســاد وقبول الرشــاوى، ثم ما أعقب ذلك من تراجع لشــعبية حزب الليكود وفشله في الانتخابات البرلمانية في تحقيق أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة جديدة.

ورغم ذلك اســتمرت سياسة القمع ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم هدم 13 بناية ســكنية بالقدس الشرقية، كما تم اعتقال الشــيخ عبد العظيم سلهب رئيس الأوقاف الإســلامية بالقدس، وتجددت عمليات اغتيالات القادة الفلســطينيين مثلما جرى مع بهاء أبو العطا.

وفي 26 يوليو / تمــوز 2019 أعلن الرئيس محمود عباس وقــف العمل بالاتفاقيات الموقعــة مع الجانــب الإسرائيلي كرد فعل عــلى الانتهاكات المســتمرة. من جهة أخرى واصلت القيادة الفلسطينية جهودها في المحافل الدولية لحشد الدعم للقضية الفلسطينية،

والتصدي للقرارات الأمريكية والإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي.

صفقة القرن

كان عام 2020 عامًا محوريًّا في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ شهد تحولًا واضحًا في رؤية الولايات المتحدة للسلام المفترض من خلال طرح ما يُعرف باسم «صفقة القرن»، والتي قدمتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير / كانون الثاني 2020 باعتبارها خطة السلام التي ستنهي الصراع العربي الإسرائيلي.

تضمنت الخطة المقترحة مرحلة انتقالية تمتد إلى أربع سنوات، يتم خلالها الاعتراف بسيادة إسرائيل على 30 بالمئة من أراضي الضفة الغربية، وبما فيها المستوطنات القائمة، إلى جانب تحويل مدينة القدس بالكامل بما فيها القدس الشرقية للخضوع تحت السيادة الإسرائيلية، مقابل السماح للفلسطينيين بتأسيس دولة لهم على حدود انتقائية من واقع القرار 242 لعام 1967، لتصبح الأراضي المقدمة لفلسطين مساوية في المساحة لمساحة الضفة الغربية، واختيار بلدة شعفاط الواقعة شمال القدس المحتلة عاصمة لها.

ويتم تشكيل إدارة إسرائيلية فلسطينية مشتركة لتسيير الأماكن الدينية في القدس بما فيها المسجد الأقصى. وبموجب الخطة يعترف الفلسطينيون بيهودية الدولة العبرية، وهو ما يعني اعتبار عرب 1948 مواطنين من الدرجة الثانية.

وطبقًا للصفقة المقترحة يكون لدولة فلسطين قوات أمن داخلي، بينما ستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية العليا للأمن في دولة فلسطين. وتضمنت الخطة أيضًا سيطرة إسرائيل على المجال الجوي، مقابل سيادة فلسطينية على الأرض.

وبالنسبة للاجئين فلا حق لهم للعودة إلى دولة إسرائيل، وسيتم تعويضهم، بينما يتم وضع ضوابط لحق اللاجئين في الهجرة إلى دولة فلسطين وفقًا لاتفاقات أمنية.

ولاشك أن الخطة مثلت عدوانًا واضحًا على القوانين والاتفاقات الدولية، وضربت بعرض الحائط قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن السابقة، وطرحت تبادل غير

عادل للأراضي وتكريس لاحتلال إسرائيل للقدس الشرقية، وتصفية لقضية اللاجئين وحقوقهم الإنسانية[1].

في الوقت ذاته، فإنها مثّلت تنصلًا علنيًّا للولايات المتحدة من حل الدولتين والمستند لقرارات الأمم المتحدة السابقة، لذا فقد رفضت السلطة الفلسطينية الصفقة رفضًا واضحًا وصريحًا، وتحفظت كل الدول العربية عليها.

وفي فبراير / شباط 2020 عقد بالقاهرة مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد فيه رفض خطة السلام المقترحة وقطع جميع العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة كرد فعل مباشر للتنكر لكل الاتفاقات والمواثيق الدولية السابقة. كما أعلنت جامعة الدول العربية أن خطة الرئيس الأمريكي تكرس للاحتلال وتمنحه الشرعية، ولا تؤدي إلى السلام العادل[2].

وإزاء هذا الرفض طرحت إسرائيل خطة لضم أجزاء من الضفة الغربية بالقوة بما فيها منطقة غور الأردن، وهو ما تصدت له السلطة الفلسطينية سياسيًّا ودبلوماسيًّا، فتم تأجيله إلى أجل غير مُسمى.

ورغم جائحة كوفيد 19 وما صحبها من إجراءات احترازية، فقد شهد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية خلال العام تطورًا واضحًا. وفي مايو / أيار تجددت الاشتباكات بين بعض فصائل المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، غير أن تدخل الأطراف الدولية ساهم في استعادة التهدئة مرة أخرى.

مرحلة جمود الخطوات

وعلى مدى السنوات التالية وحتى أكتوبر / تشرين الأول 2023 شهدت القضية الفلسطينية جمودًا وسكونًا على المستوى الدولي نتيجة الانشغال بمواجهة آثار

(1) يراجع بتوسع كتاب د. سعيد أبو علي رسائل مقدسية. ط1. 2023 من ص 18 وحتى 62.

(2) ماذا بعد الرفض العربي لصفقة القرن. مونت كارلو 3 فبراير / شباط 2020.

الجائحة، ثم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وما صاحب ذلك من أزمة انكماش اقتصادي.

وشـــهدت تلك المرحلة اتساع نطاق الاســـتفزازات الإسرائيلية في القدس الشرقية، خاصة في حي الشـــيخ جراح، وتكرار اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى وتزايد حالات الاعتقالات، فضلًا عن تكثيف الحصار الاقتصادي لقطاع غزة. وفي مايو / أيار 2021 شـــنّت قوات الاحتلال عدوانًا واســـع النطاق على قطاع غزة تحت عملية عرفت باسم «سيف القدس» استمرت لمدة 11 يومًا وأسفرت عن استشهاد نحو 250 فلسطينيًّا من بينهم 66 طفلًا، وتم تدمير جانب كبير في البنية التحتية للقطاع.

وفي مايو / أيار من العام التالي اغتالت قوات الاحتلال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة خلال تغطيتها عمليات اقتحـــام إسرائيل لمخيم جنين، وهو ما أثار ردود فعل دولية قوية تجاه إسرائيل.

وفي 5 أغســـطس / آب 2022 شـــنت إسرائيل عدوانًا آخرَ عـــلى قطاع غزة أدى إلى استشـــهاد أكثر من خمســـين فلســـطينيًّا، كما تم تدمير العديد من المنازل والمنشآت المدنية وتشريد العائلات.

وتكررت عمليات الاســـتيلاء على الأراضي الفلســـطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لبناء مســـتوطنات جديدة، وفرضت قوات الاحتلال قيودًا على دخول المصلين للمسجد الأقصى.

وفي الشهور التالية تم الإعلان عن مخطط استيطاني كبير تضمن 58 مخططًا استيطانيًّا في القدس الشرقية تضم نحو 5700 وحدة استيطانية، فضلًا عن 152 مخططًا استيطانيًّا جديدًا في الضفة يضم 22 ألف وحدة استيطانية، وتكررت عمليات اعتداء المستوطنين الإسرائيليين على الفلســـطينيين ووصل بعضها إلى حد تنفيذ الإعدامات العلنية دون

محاكمة، لتتسع حالة الاحتقان تجاه سلطات الاحتلال بصورة غير مسبوقة في كل الأراضي الفلسطينية.

طوفان الأقصى واندلاع حرب الإبادة

في السابع من أكتوبر / تشرين الأول 2023 أطلقت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس عملية عسكرية واسعة النطاق أطلقت عليها اسم «طوفان الأقصى» حيث اقتحمت مستوطنات غلاف غزة، وتم قتل نحو 1200 إسرائيلي واحتجاز نحو 250 رهينة.

وردت إسرائيل بإجراءات انتقامية فاقت كل تصور، لتبدأ حرب إبادة وحشية غير مسبوقة ضد سكان قطاع غزة من المدنيين، بعد تعهد بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة بتغيير خريطة الشرق الأوسط.

وهاجمت القوات الإسرائيلية غزة جوًّا وبرًّا، واستخدمت قذائف تفوق القوة التدميرية لقنبلتي هيروشيما ونجازاكي[1]، وقامت بتدمير البنية التحتية بالكامل، من محطات مياه وصرف وكهرباء ومدارس وجامعات ومستشفيات ومبانٍ حكومية، فضلًا عن إخلاء شمال غزة، وتدمير الوحدات السكنية تمامًا، قبل أن تتوغل القوات الإسرائيلية في القطاع حتى رفح ليتم تشريد آلاف الأسر الفلسطينية مع ممارسة أكبر قدر من التجويع والحصار لدفع السكان للخروج تمامًا.

كما نفذت إسرائيل عمليات تصفية واغتيالات ضد عدد من القادة الفلسطينيين واللبنانيين، كان على رأسهم إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس نفسه،

(1) قنبلة هيروشيما ونجازاكي: من فظائع التاريخ الحديث حين ألقت الولايات المتحدة في 6أغسطس / آب سنة 1945 قنبلتها الذرية الأولى على مدينة هيروشيما ليموت 140 ألف شخص، ثُم في 9 أغسطس / آب سنة 1945 ألقت قنبلتها الثانية على مدينة نجازاكي ليموت 80 ألف شخص، لتحسم الحرب وتعلن اليابان استسلامها.

ويحيى السنوار رئيس الحركة في قطاع غزة، إلى جانب حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في لبنان، وعدد من قادة المقاومة.

ونتج عن الحرب استشـــهاد وإصابة أكثر من 150 ألف شخص، فضلًا عن 11 ألف مفقود وتشريد ونزوح نحو مليوني إنســـان، وتدمير 80 في المئة من البنية التحتية في قطاع غزة. وارتكب جنود الاحتلال الإسرائيلي فظائع عديدة وثقتها مؤسسات دولية ووسائل إعلام عالمية[1].

وعلى مدى اشـــتعال حرب الإبادة، اســـتغلت إسرائيل تركيز الاهتمام الدولي بقطاع غزة لتقوم بهـــدم عشرات المنازل في الضفة الغربية، ومصـــادرة أكثر من 50 ألف دونم، والإعـــلان عن 182 مخططًا اســـتيطانيًّا لبناء 23 ألف وحدة اســـتيطانية، مع منح الصفة القانونية لـ11 بؤرة استيطانية.

وحظرت إسرائيل عمل وكالة غوث اللاجئين في الشرق الأدنى «الأونروا» وصوّت الكنيســـت على قانون يحظر وجودها بعد أن روجت لاتهامات وافتراءات بتورط بعض أفرادها في عمليات المقاومة.

وأدانت كل المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية ومعظم دول العالم جرائم إسرائيل، وعقدت الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي قمة في الرياض في نوفمبر / تشرين الثاني 2023 قررت فيها بذل كل الجهود لوقف العدوان، ومســـاندة القضية الفلسطينية سياسيًّا ودبلوماسيًّا باعتبارها القضية المركزية للعالم العربي والإسلامي.

وطالت الحـــرب حتى يناير / كانون الثاني 2025 عندما تـــم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، مقابل الإفراج عن الرهائن الذين ما زالوا أحياء.

(1) منها على سبيل المثال لا الحصر تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 4 / 12 / 2024 الذي وثق لجرائم الإبادة الإسرائيلية.

وخلال حرب الإبـــادة أقامت جنوب إفريقيا دعوى في محكمة العدل الدولية اتهمت فيها إسرائيل بارتـــكاب جرائم إبادة وتطهير عرقي وصدر حكم تاريخي من المحكمة في 19 يوليـــو / تموز 2024 نص عـــلى أنّ احتلال إسرائيل لقطاع غـــزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، غير مشروع، تمامًا كما نظام الاســـتيطان المرتبط به، وضم الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية.

وأضافت المحكمـــة إن التشريعات والتدابير الإسرائيلية تنتهك الحظر الدولي للعزل والفصل العنصريَيْن. وقد ألزمت محكمة العدل الدولية إسرائيل بإنهاء احتلالها وتفكيك مستوطناتها وتقديم تعويضات كاملة إلى الضحايا الفلسطينيين وتسهيل عودة النازحين.

وفي 21 نوفمـــبر / تشرين الثـــاني 2024 أصدرت المحكمة الجنائيـــة الدولية مذكرتي اعتقـــال بحق رئيس الوزراء الإسرائيـــلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الســـابق يوآف غالانت لإدانتهما بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية وقررت عدة دول في العالم تطبيق القرار.

لكن على أي حال، فقد كان للحرب كثير من الآثار والنتائج على المســـتوى السياسي، فقد ذكرت شـــعوب العالم في مختلف الأنحـــاء بالقضية الفلســـطينية وتجددت حملات التضامن مع فلســـطين ووصلت إلى قطاعات واسعة من الشـــباب في الولايات المتحدة وأوروبا.

وكان ذلك ســـببًا في اعـــتراف دول أوروبية جديدة هي النرويج وإســـبانيا وإيرلندا وسلوفينيا وأرمينيا بدولة فلسطين ليرتفع عدد الدول المعترفة بها إلى 139 دولة في العالم. وتم تتويج هذا الاعتراف في سبتمبر / أيلول 2024 بحصول فلسطين على مقعد رسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة.

كما أدت الحرب وما قدمه الشعب الفلســـطيني من صمود ومقاومة وجلد إلى أنه لا

يمكن محو أمة أو شـــعب استنادًا لمبدأ القوة دون اعتبار لمبادئ العدل وقيم الحق والحرية. وصار واضحًا ومؤكدًا أنه لا يُمكن للعالم أن ينعم بالأمن والاســـتقرار دون التوصل إلى تسوية حتمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على إقرار سلام عادل وحقيقي ينطلق من حل الدولتين، والاعتراف المتبادل، وفقًا لقرارات المنظمات الدولية السابقة.